TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/39(2)/SSC/L.1
25 March 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التاسعة والثلاثون
الجزء الثاني
جنيف ، ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣
اللجنة الخاصة للدورة

مشروع تقرير اللجنة الخاصة للدورة

المقرر: السيد ر . كونراث (الولايات المتحدة الامريكية)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات (البند ٥ جدول الاعمال)	١-٦٧	٢

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١ - كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة الخاصة للدورة ، من أجل نظرها في هذا البند:

تقرير أقل البلدان نموا لعام ١٩٩٣ (TD/B/39(2)/10) ؛

"دور نظام الأفضليات المعمم في تحسين امكانيات وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق - بعض التطورات الأخيرة: مذكرة من أمانة الأونكتاد" (TD/B/39(2)/CRP.7) ؛

"جوانب ادارة الديون في أقل البلدان نموا: مذكرة من أمانة الأونكتاد" (TD/B/39(2)/CRP.8) .

٢ - وقال مدير شعبة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية أنه في حين أن الأداء الاجمالي لأقل البلدان نموا ما زال يشير إلى حدوث ركود معتدل ، فإن التحليل المفصل لأدائها الانمائي سيبين بوضوح أن عددا كبيرا منها قد سجل معدلات نمو ملموسة في الأعوام القليلة الماضية . وجاء الزخم الأساسي للأداء الجيد للبلدان المعنية نتيجة الربط بحكمة بين السياسات الوطنية والدعم الدولي ، فضلا عن توافر بيئة خارجية مؤاتية نسبيا . وينبغي مقارنة خبرة تلك البلدان التي حققت نجاحا نسبيا مع خبرة أقل البلدان نموا الأخرى التي تراوح أداؤها في الأجل الطويل بين الركود والتدهور . وما لم يحدث تحسن أساسي في أوضاع هذه البلدان ، فإن الأداء الإجمالي لأقل البلدان نموا ككل سيظل هزيلاً .

٣ - وأشار إلى أن معظم أقل البلدان نموا بذلت في الأعوام الأخيرة جهودا كبيرة لإعادة توجيه سياساتها الاقتصادية الكلية وسياساتها القطاعية بغية إيجاد بيئة مؤاتية وأساس سليم للنمو والتنمية المطردين . وقد تمثل مجال آخر لاصلاح السياسة العامة في تحسين الكفاءة في تعبئة واستخدام الموارد المحلية ، المتأتية من المصادر العامة والخاصة على السواء . وإن تعمّق الاصلاحات يمكن رؤيته في مجال سياسات القطاع الخارجي أيضا .

٤ - وفيما يتعلق بتدابير الدعم الخارجي ، فإن تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ قد هبطت من ٠,٠٩ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي ، مجتمعة ، إلى ٠,٠٨ في المائة . وإن المشروطية الأكبر التي رُبطت بها المساعدة الانمائية الرسمية

والطلبات الجديدة على الموارد المالية الخارجية ربما تحدث آثارا ضارة على تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا . وفي هذه الظروف ، يتعين على المانحين أن يحرصوا بصفة خاصة على حماية مخصصات المعونة المرصودة لأقل البلدان نموا وعلى النظر في مبادرات اضافية محددة في مجال السياسات لصالح هذه البلدان بغية ضمان الدعم المالي الخارجي الكافي تمشيا مع الالتزامات المتعهد بها في برنامج العمل . وأكد على أن تدابير تخفيف عبء الديون لم تكن حتى الآن كافية لكي تقلل بشكل حاسم من عبء الديون المتراكمة على أقل البلدان نموا . وقال إن بذل جهود معززة من جانب الدائنين الرسميين من شأنه أن يجعل من الممكن إجراء تخفيض كبير في عبء الديون ، إذ إن معظم ديون أقل البلدان نموا هو لدائنين رسميين .

٥ - ومضى قائلا إن عملية تحرير التجارة ووضع القواعد في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لها أهمية خاصة لمستقبل الفرص التجارية لأقل البلدان نموا . وعلى الشركاء التجاريين الرئيسيين لأقل البلدان نموا أن يدرسوا بعناية آثار النتائج المحتملة للجولة على الاحتمالات المتوقعة للتجارة الخارجية لأقل البلدان نموا وأن يستكشفوا مزيداً من التدابير لادراجها في النتائج النهائية تمشيا مع إعلان بونتا ديل إستي وبرنامج العمل .

٦ - وأكد على أن مأزق التنمية الذي تواجهه أقل البلدان نموا هو ، من منظور أطول أجلا ، ليس متعذراً عكس اتجاهه بأي حال . فالنجاح الواضح لعدد كبير من أقل البلدان نموا في توليد مكاسب اقتصادية هائلة يشهد على صحة الجزم ، الذي أُعرب عنه بجلاء في إعلان باريس ، بأنه يمكن تحسين حالة أقل البلدان نموا إذا تضافرت جهود هذه البلدان مع شركائها بروح من التضامن . ومن الناحية الأخرى ، وفي غياب تضامن دولي نشط كبير ومطرد لصالحها ، فإن خطر انهيار عملية الإصلاح الجارية في أقل البلدان نموا هو خطر حقيقي ، مع حدوث عواقب تتجاوز قدرة أقل البلدان نموا ، مثل زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ، والتدهور الايكولوجي وزيادة الهجرة ونزوح السكان .

٧ - وتحدث ممثل بنغلاديش نيابة عن أقل البلدان نموا ، فقال إن تقرير أقل البلدان نموا لعام ١٩٩٣ ، يتضمن تحليلا جيدا لعدد من القضايا الهامة المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل . ويمكن للتقرير أن يتضمن مستقبلا فصلا مستقلا عن دور شتى وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج العمل وفصلا عن التكيف الهيكلي وآثاره على تعبئة الموارد المحلية ، وعلى الموارد الخارجية وإمكانيات الوصول إلى الأسواق ، والديون الخارجية .

٨ - وأضاف أنه بالنظر إلى الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف المانحة في برنامج العمل ، تشعر أقل البلدان نموا بقلق عميق إذ تجد أن تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا في عام ١٩٩١ قد هبطت إلى ٠,٠٨ في المائة مقارنة بمتوسط بلغ ٠,٠٩ في المائة خلال الثمانينات - وهو العقد الذي أصبح معروفا بأنه عقد ضائع للتنمية في أقل البلدان نموا . ومن دواعي القلق بقدر مساو التنافس المتزايد على المعونة مع ظهور مطالبين جدد بالموارد المالية . وحث الشركاء الانمائيين لأقل البلدان نموا على أن يزيدوا على وجه الاستعجال من جهودهم لتقديم المعونة تمشيا مع التزاماتهم في برنامج العمل . وفي الوقت نفسه ، فإن ثمة حاجة إلى تعديل أهداف المعونة بالزيادة بغية تغطية الاحتياجات الاضافية لأقل البلدان نموا . والناشئة عن زيادة حجم قائمة أقل البلدان نمواً . وأوضح أنه يجري فرض مشروطيات جديدة على أقل البلدان نمواً وأنه يلزم تعاطف المانحين في هذا الصدد بالنظر إلى أنه ينبغي عدم تشويه الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا .

٩ - وأردف قائلا إن الديون الخارجية الواقعة على أقل البلدان نموا ما زالت تفرض عبئا ثقيلا جدا على اقتصاداتها وتشكل عقبة رئيسية أمام جهودها الرامية إلى التكيف وإعادة تنشيط اقتصاداتها . إن مجموع الديون القائمة المستحقة على أقل البلدان نموا يمثل ، عند مستواه الحالي ، نحو ثلاثة أرباع ناتجها القومي الاجمالي ، مجتمعة . وفيما يتعلق ب ١٧ بلدا ، يفوق مجموع الديون القائمة الناتج المحلي الاجمالي . وقد ثبت أن تدابير تخفيف عبء الدين التي تستفيد منها أقل البلدان النامية حاليا غير كافية لتخفيض خدمة الدين إلى مستوى قابل للاستمرار . وأضاف أن إجراء تخفيض كبير في عبء ديونها يتطلب تدابير أقوى وأمتن من جانب المجتمع الدولي . وإلى جانب اتخاذ إجراء بشأن الديون الثنائية الرسمية ، ينبغي توجيه الاهتمام إلى تدابير تخفيف كل من الديون الرسمية المتعددة الأطراف والديون التجارية .

١٠ - واستطرد قائلا إنه يجب الاستفادة إلى أقصى حد من الفرصة التي يتيحها التأخير في جولة أوروغواي من أجل انعام النظر بشكل بناء في الصفقة الشاملة التي يجري التفاوض بشأنها حتى الآن ، وخاصة من حيث تأثيرها على أقل البلدان نموا ، وتقييمها في ضوء الالتزامات المتعهد بها في بونتا ديل إستي لصالح أقل البلدان نموا والتطورات الحادثة في الاقتصاد العالمي منذ ذلك الحين . ذلك أن تهميش أقل البلدان نموا في النظام التجاري لا يمكن عكس اتجاهه إلا إذا نصت القواعد التجارية الناشئة على منح معاملة خاصة وتفاضلية لأقل البلدان نموا .

١١ - ويتعين على الأونكتاد ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) أن يتعاونا معا على تنظيم وخدمة فريق عالي المستوى ليشرع في إجراء استعراض شامل لمشروع الوثيقة الختامية ويقدم توصيات لإجراء تعديلات على النصوص ضمانا لأن تتجلى على نحو أفضل في الاتفاقات النهائية التي يتم التوصل إليها الالتزامات المتوخاة في بونتا دل استي تجاه أقل البلدان نموا .

١٢ - وأضاف أن فتح الطريق أمام عملية النمو والتنمية وتخفيف الفقر هما أهم التحديات أمام تدعيم عملية الاصلاح . وفي هذا الصدد تكتسب التدابير الداعمة من جانب الشركاء في التنمية أهمية خاصة .

١٣ - وأكد على أن أقل البلدان نموا وشركاءها في التنمية قد شددوا باستمرار وبقوة على الحاجة إلى المتابعة والرصد الوافيين لبرنامج العمل باعتبارهما مفتاح تنفيذ هذا البرنامج بفعالية وفي الوقت المناسب . وأوضح أن الاستعراض الجاري لهيكل الأمانة قد ولد مشاعر الخوف لدى أقل البلدان نمواً من الآثار الضارة المحتملة التي يمكن أن تلحق بشعبة أقل البلدان نموا نتيجة لذلك . إذ يسود شعور قوي لدى أقل البلدان نموا بوجوب الحفاظ كاملا على القدرات الفنية لشعبة أقل البلدان نموا ، والإبقاء دون مساس ، تحقيقا لهذه الغاية ، على مستوى مواردها الاجمالي ، بما في ذلك الموارد التي نصت عليها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين ، وعلى وضعها الحالي في هيكل الأمانة والمستوى الحالي لرئاستها . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي الحرص بصفة خاصة على ضمان عدم دمج هذه الشعبة في أي وحدات أخرى تابعة للأمانة .

١٤ - وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة ، قال إن قلة من البلدان النامية هي التي لديها القدرة على دمج البرامج البيئية في جهودها الإنمائية الإجمالية ، وإن بناء القدرات في أقل البلدان نموا أمر هام جدا . وتتطلب التنمية المستدامة جهداً ضخما من جانب المجتمع الدولي برمته . ويكون من الضروري أولاً التوصّل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية المضي ، وثانيا تعبئة الموارد .

١٥ - وفيما يتعلق باستعراض منتصف الفترة المطالب به في برنامج العمل ، أوضح أنه ينبغي البدء في الحال في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٠٦/٤٥ والتزام كرتاخينا والمفاوضات الموضوعية .

١٦ - وتحدث باسم بلده ، فقال إن حكومة بنغلاديش قد اضطلعت ، تمشيا مع برنامج العمل ، بطائفة واسعة من الإصلاحات في مجال السياسات والاصلاحات المؤسسية للتعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد . ويجري تنفيذ اصلاحات اقتصادية كلية لتعزيز بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المطرد وتنمية الاقتصاد في الأجل الطويل . ويجري

التركيز بصفة خاصة على تنمية الموارد البشرية ، والتنمية القائمة على المشاركة ، بما في ذلك زيادة مشاركة المرأة ، وتخفيف الفقر ، وحماية البيئة . ويجري توفير المساعدة اللازمة لضمان تحقيق تنمية سريعة للقطاع الخاص ، كما يجري تحرير السياسات التجارية باطراد . وقد أُحرز تقدم مطرد في تنفيذ برامج اصلاح القطاع المالي .

١٧ - ومضى قائلا إن تدابير الاصلاح الجاري تنفيذها معقدة وصعبة تماما . ومن الممكن أن تتعرض هذه الجهود حقاً للاحباط ما لم يتم توفير دعم كاف في الوقت المناسب ، بما في ذلك إجراء زيادة يُعتد بها في الموارد التساهلية ، وتخفيف عبء الدين ، وتعزيز فرص التجارة ، وتقديم المساعدة الإنسانية والطارئة ونقل التكنولوجيا .

١٨ - وقال المتحدث باسم المجموعة الافريقية (السودان) إن محنة أقل البلدان نموا في أفريقيا ما زالت تشكل ظاهرة ذات أبعاد مأساوية . فالاحوال الاقتصادية العالمية وعوامل محلية كثيرة تعرقل بشكل خطير من قدرات هذه البلدان على الإسهام من جانبها في عملية تنفيذ برنامج العمل . وقد هبط معدل النمو الحقيقي لناتجها المحلي الاجمالي بنسبة ١,٣ في المائة في عام ١٩٩١ ويقدر أنه قد هبط بنسبة ٠,٩ في المائة في عام ١٩٩٢ . وبالنظر إلى جميع هذه العناصر ، فضلا عن الكوارث الطبيعية والصراع المدني في بعض أقل البلدان نموا ، تظل الصورة كئيبة ما لم تُتَّخذ تدابير دعم جذرية في إطار برنامج العمل . وثمة جانب آخر يثير بالغ القلق هو أن بلدانا أفريقية كثيرة من أقل البلدان نموا قد اضطلعت ببرامج تكيف اقتصادي جادة وجريئة منذ عام ١٩٩٠ ، بل وبعضها قبل ذلك بفترة طويلة ، مما ولّد في حالات كثيرة توترات اجتماعية خطيرة بغرض أعباء التكيف غير المقبولة على السكان وخاصة على أولئك الاقل قدرة على التكيف مع فقدان القوة الشرائية .

١٩ - وأضاف أن حدة مشكلة الديون الخارجية التي تواجهها جميع أقل البلدان نموا ما زالت تحبط وتعوق جهود التكيف التي تضطلع بها . فالديون الخارجية الواقعة على البلدان الافريقية من أقل البلدان نموا قد زادت إلى أكثر من الضعف خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ ، فارتفعت من ٣٧,٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٧٧,٦ مليار . وقال إنه بينما تقدّر المجموعة الافريقية المبادرات التي اتخذتها حكومات دائنة معينة بغية تخفيف هذا العبء ، فإنها تدعو إلى الالغاء الصريح لهذه الديون ، بالنظر إلى أن عمليات إعادة الجدولة لم تنجح حتى الآن إلا في تأخير المشكلة وليس حلها . كذلك فإن مسألة الديون المتعددة الاطراف الواقعة على أقل البلدان نموا تشكل عائقا خطيرا آخر أمام جهودها ، ويلزم إيجاد حلول مبتكرة أخرى في هذا المجال . وأكد أن الهبوط الحاد في التدفقات المالية الخارجية إلى أقل البلدان نموا هو سبب آخر يدعو إلى الانزعاج . وأصبح عكس اتجاه هذا الهبوط مؤخرا

أشد ضرورة بالنظر إلى الزيادة في عدد أقل البلدان نموا إلى ٤٧ بلدا . ولا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة إلى اجراء تعديل بالزيادة في المساعدة الانمائية الرسمية ، وخاصة في شكل منح .

٣٠ - وأردف قائلا إن البلدان الافريقية من أقل البلدان نموا تشعر ببالغ القلق إزاء ما هو ظاهر من عدم فعالية تنسيق هيئات الأمم المتحدة الأخرى مع الأونكتاد في متابعة ورصد تنفيذ برنامج العمل . وأشار مسائل معينة فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية الموضوعية للاستعراض النصفي القادم (١٩٩٥) ، وهذه المسائل هي نتائج المشاورات المشتركة بين الوكالات ، ودور اللجان الاقليمية ، ونتائج ومساهمات اجتماعات الموائد المستديرة والأفرقة الاستشارية . وأكد في هذا الصدد على الحاجة إلى وضع أساس موضوعي للاستعراض النصفي . ولاحظ أيضا أن المسائل المتعلقة بحفظ السلم والإغاثة والتنمية أصبحت موضع تركيز سياسي حاد في بعض البلدان الافريقية من أقل البلدان نموا . وتتطلب محنة اللاجئين والنازحين استجابات مشتركة من وكالات الإغاثة والتنمية . وفي هذا الصدد ، اتخذ عدد من حكومات أقل البلدان نموا الافريقية مبادرات إقليمية ، وذلك مثلا بشأن اللاجئين والنازحين في القرن الأفريقي ، بالتعاون مع الأمم المتحدة .

٣١ - وقال إن من المثبط للهمم تماما رؤية وفود أقل البلدان نموا عاجزة عن حضور اجتماعات الأونكتاد بسبب القيود المالية . ودعا إلى إنشاء صندوق استئماني متواضع أو الأخذ بصيغة مؤسسية أخرى تكون مقبولة للشركاء في التنمية وتسمح باشتراك خبراء أقل البلدان نموا من العواصم .

٣٢ - وأوضح أن حصائل صادرات أقل البلدان نموا في الأسواق الدولية للسلع الاساسية قد استمرت في الهبوط بالنظر إلى عوامل أثرت على الأسواق العالمية للسلع الاساسية . وسيظل التنويع خيارا نظريا ما لم يتم إجراء تغييرات هيكلية معينة في الأسواق الدولية للسلع الاساسية ، وخاصة في جانب الطلب . وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لأقل البلدان نموا الأفريقية في عمليات الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الاساسية ، تمشيا مع اتفاق الصندوق وأهدافه .

٣٣ - وأعرب عن التقدير البالغ من جانب المجموعة الافريقية لتقرير أقل البلدان نموا لعام ١٩٩٣ ، وقال إنه ينبغي حقاً أن يستمر التقرير في تقديم تحليل متعمق للقضايا المتصلة بأقل البلدان نموا في اطار برنامج العمل . وأعرب أيضا عن الأمل في أن يولى تقرير عام ١٩٩٣ مزيداً من الاهتمام لأثر الجفاف على أقل البلدان نمواً الافريقية وعلاقته بأمنها الغذائي . وفيما يتعلق بشعبة أقل البلدان نموا في أمانة

الأونكتاد ، وبوصفها حلقة الوصل لاستعراض ورصد تنفيذ برنامج العمل ، فإنها يجب أن تظل على حالها دون المساس بها ، مع ضرورة الإبقاء على المستوى الحالي لرئاستها .

٣٤ - وقال في ختام كلمته إن الوقت قد حان لإعادة تنشيط شكل من أشكال الحوار السياسي البناء ، على مستوى صنع القرارات ، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل فيما بين جميع الأطراف المعنية ، بغية تعزيز اتجاهاته الإيجابية والتغلب على المعوقات التي تقف في طريق تنفيذه بكفاءة . وكرر القول بأن المسؤولية الرئيسية عن التنمية تقع على عاتق أقل البلدان نموا أنفسها ، ولكنه شدد على أنه لا يمكن تحقيق أي نتائج ملموسة بدون وجود دعم واف من جانب المجتمع الدولي .

٣٥ - وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (نيبال) إن برنامج العمل يضفي إحساسا بالتفاؤل بشأن كون أقل البلدان نموا ، بدعم كامل من شركائها ، قد تشهد عكساً كاملا لاتجاه تدهورها الاجتماعي - الاقتصادي الشامل وتحقق نموا وتنمية معجّلين خلال التسعينات . غير أن الاحتمالات المتوقعة للانتعاش والنمو لأقل البلدان نموا ككل قد أصبحت أقل تبشيراً بالخير . فقد هبط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لأقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى ٠,٩ في المائة فقط في عام ١٩٩١ . وهذا يتناقض تناقضا حادا مع سجل التنمية الأخير الذي تحقق في الآونة الأخيرة في معظم البلدان الأخرى في المنطقة الآسيوية . غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن أرقام النمو المتوسطة هذه لأقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، والتي يبلغ مجموع سكانها ٣٠٦ ملايين نسمة أو ٤٠ في المائة من مجموع سكان جميع أقل البلدان نموا ، يخفي اختلافات كبيرة في أداء فرادى البلدان . وأوضح أن أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد قبلت أنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها وأخذت تبعا لذلك بإصلاحات اقتصادية بعيدة الأثر تشمل مجموعة متنوعة من المجالات . بيد أن الفوائد المتوقعة من كثير من هذه الاصلاحات هي ذات طابع طويل الأجل ، وكثيرا ما تكون التكاليف فورية ، وعادة ما تضار بصفة خاصة أضعف الفئات . ولذا لا يمكن مواصلة هذه الإصلاحات دون دعم كافٍ من المجتمع الدولي ، وخاصة من المانحين .

٣٦ - بيد أن القروض التساهلية والمنح المقدمة إلى أقل البلدان نموا في عام ١٩٩١ قد انخفضت بالفعل من ١٥,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٤,٧ مليار دولار . وهبطت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ، منظوراً اليها بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي للمانحين ، من ٠,٠٩ في المائة إلى ٠,٠٨ في المائة في الفترة نفسها . وحث البلدان المانحة على أن تتيح زيادة ملموسة وكبيرة في الدعم المالي الخارجي ، على النحو المتوخى في الفقرة ٣٠ من برنامج العمل ، وطلب اليها اتخاذ اجراء محدد من أجل تلبية الأرقام المستهدفة للمعونة الواردة في الفقرة ٣٣ من برنامج العمل . وأكد

على أن عبء الديون المتراكمة ما زال يشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام تنمية أقل البلدان نموا . فالمديونية العالية قد جعلت من النمو الاقتصادي المصحوب بالتكيف أمرا بالغ الصعوبة لهذه البلدان ، في حين أنها يحتمل أن تقوض التزامها السياسي الأساسي بالإصلاح . وهكذا فثمة حاجة إلى تدعيم الجهود الدولية لتخفيف عبء الديون الواقع على أقل البلدان نموا ، فضلا عن زيادة التمويل التساهلي لهذه البلدان .

٣٧ - وقال إن معظم أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد اعتمدت ، في مجال التجارة الخارجية ، تدابير بعيدة الأثر من جانب واحد لتحرير التجارة . وينبغي أن يواكب هذه التدابير إجراء داعم وقوي من شركائها الرئيسيين في التجارة . واسترعى انتباه اللجنة إلى أنه من بين أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وعددها ١٣ بلداً ، هناك أربعة بلدان غير ساحلية وخمسة بلدان جزرية جميعها بلدان نامية . وأوضح أن المعوقات الجغرافية القاسية التي تتسم بها هذه البلدان تعرقل بشكل خطير أداء القطاع الخارجي والإمكانيات المتوقعة للتنمية فيها . وحث المانحين على أن يأخذوا هذه العوامل في الاعتبار عند قيامهم بتحديد مخصصات المعونة بغية تقديم مساعدة خاصة إلى تلك البلدان من أجل التغلب على معوقاتها الجغرافية المحددة .

٣٨ - وشدّد على الحاجة إلى تدعيم ترتيبات متابعة ورصد تنفيذ برنامج العمل . وأعرب عن تقديره للاسهام الممتاز الذي تسهم به شعبة أقل البلدان نموا ، وقال إنه فيما يتعلق بقدرتها الفنية ينبغي ألا يؤدي إعادة تنظيم هيكل أمانة الأونكتاد إلى المساس بمستوى موارد ورئاسة هذه الشعبة ومكانتها داخل الأونكتاد .

٣٩ - وأشادت ممثلة الدانمرك ، نيابة عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، بأمانة الأونكتاد لتقريرها الشامل عن أقل البلدان نموا لعام ١٩٩٣ . وقالت إن التقرير سيكون ذا قيمة لا بالنسبة للمجلس فحسب بل أيضا لأي شخص يُعنى بالتعاون الإنمائي ورسم السياسات العامة . وأكدت أنه ينبغي التصدي للمشاكل الخاصة لأقل البلدان نموا كلما كانت ذات صلة بالقضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس أو في جداول أعمال هيئاته الفرعية . وبالمثل ، يتعين تنشيط عملية اشتراك خبراء من أقل البلدان نموا في هذا الصدد . وفي إطار الحوار المتعلق بالسياسات وتنسيق المعونة ، تشكل مشاورات اجتماعات الموائد المستديرة عنصرا هاما ينبغي أن تستفيد منه الحكومات استفادة كاملة وأن يشارك فيها الأونكتاد ، على أن يكون هدف المشاورات هو زيادة التأكيد على احتياجات التنمية الطويلة الأجل لأقل البلدان نموا . وأوضحت أن اللجنة التحضيرية الأوروبية لمؤتمر السكان الذي سيُعقد في عام ١٩٩٤ ستكون ذات أهمية إضافية من حيث تناول مسألة استمرار النمو السكاني في أقل البلدان نموا .

٣٠ - وأضافت أن جميع البلدان تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الخاصة بها وأن الاصلاح السياسي والاقتصادي يتسم بالاهمية في هذا الصدد . وأبرزت كذلك أهمية الميادين الاجتماعية والتعليمية ، والادارة الجيدة ، واحترام حقوق الإنسان ، والديمقراطية التعددية القائمة على القبول الشعبي والمشاركة الشعبية ، وامكانية محاسبة الحكومات ، فضلا عن توافر بيئة اقتصادية ممكّنة ، وهي أمور تشكل العناصر الاساسية للطريق المؤدي إلى التنمية . ولاحظت بالمثل أن تعبئة الموارد المحلية تشكل عنصرا أساسيا في عملية التنمية ، فضلا عن تهيئة مناخ مؤات للقطاع الخاص ، مما سيؤدي في الوقت المناسب إلى زيادة تعبئة الموارد من أجل مزيد من الاستثمار . كذلك فإن الامكانيات المتوقعة للحصول على استثمار أجنبي مباشر وما يمكن أن يحققه ذلك من نقل للتكنولوجيا ، إنما يرتبطان ارتباطا وثيقا بربحية فرص الأعمال المتاحة . ومما له أهمية أيضا إمكانية حصول مؤسسات الأعمال والصناعات الصغيرة الحجم على الخدمات المالية . وهناك مجالات هامة أخرى تشمل إجراء إصلاحات تجارية جيدة التصميم ، بما في ذلك تحسين كفاءة المعاملات التجارية ، وإزالة أو تخفيض ضرائب ورسوم التصدير والاستيراد . إذ أن هذه كثيرا ما تؤثر على حجم الايرادات الحكومية ، ومن ثم يتعين تناول المسائل المتعلقة بتدعيم استخدام آليات مولّدة للإيرادات مثل ضريبة الدخل ، والضرائب على العقارات ، والضرائب على الثروة والمبيعات .

٣١ - وكررت التزام الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها بمساعدة البلدان الـ ٤٧ المدرجة في قائمة أقل البلدان نموا ، وذكرت أن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها قد خصصت في عام ١٩٩١ لأقل البلدان نموا أكثر من نصف مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية . وقالت إن عبء الديون الواقع على أقل البلدان نموا يشكل قيدا حقيقيا وهائلا على جهودها الإنمائية ، وإن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تدعم الجهود الإنمائية لأقل البلدان نموا عن طريق إجراء تخفيف كبير لالتزاماتها المتعلقة بالديون في إطار نادي باريس . وأعربت عن ترحيب الجماعة الأوروبية بتنفيذ شروط ترينيداد التساهلية وقالت إن الجماعة ستواصل دفع الجهود من أجل إجراء مزيد من التحسينات في ترتيبات ديون أشد البلدان فقرا وأكثرها مديونية .

٣٢ - وقال ممثل الصين ، بعد أن أثنى على "تقرير أقل البلدان نموا ، ١٩٩٢" إن التقرير يقدم خطوطا توجيهية ايجابية للمساعدة على حل مشاكل أقل البلدان نموا ، وأن من شأن استعراض المجلس أن يدعم تعزيز التنفيذ الفعال لبرنامج العمل . وقد انقضت ثلاث سنوات منذ انعقاد مؤتمر باريس ؛ وخلال تلك الفترة ، أضيفت ستة بلدان أخرى إلى قائمة أقل البلدان نموا . ولا تزال التوقعات بالنسبة لأقل البلدان نموا قاتمة بسبب مصاعب خارجية ومحلية . فلم يظهر أي تحسن على دخل الفرد ، وازداد تدهور أسعار أهم السلع التصديرية لأقل البلدان نموا ، وتزايدت صعوبة الوصول إلى الأسواق ،

ولا سيما أسواق البلدان المتقدمة . ولا تزال حالة ديون تلك البلدان خطيرة . واتسمت المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا ، والتي تخضع لشروط سياسية متزايدة القساوة بالركود ، كما انخفضت نسبة المساعدة الانمائية الرسمية الى الناتج المحلي الاجمالي للمانحين من ٠,٠٩ في المائة في الثمانينات إلى ٠,٠٨ في المائة منذ انعقاد مؤتمر باريس في عام ١٩٩٠ . وقد أكد الأونكتاد الثامن على أنه ، نظرا لإضافة ستة بلدان إلى قائمة أقل البلدان نموا ، ينبغي زيادة المعونة الخارجية لهذه البلدان زيادة كبيرة .

٣٣ - وقد قرر الجزء الأول من الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية أن يستعرض المجلس القضيتين الخاصتين التاليتين بتعمق في الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين: (أ) تعبئة الموارد المحلية والخارجية ، بما في ذلك حالة وادارة الدين ؛ (ب) وتحسين الفرص التجارية . كما قرر النظر في مسألة الآثار المترتبة على إضافة بلدان جديدة الى قائمة أقل البلدان نموا بالنسبة لاحتياجات مجموعة أقل البلدان نموا ككل من الموارد الاضافية في الدورة الحالية . وأعرب عن الأمل في أن يولي المجلس في دورته الحالية اعتبارا جديا وإيجابيا لهذه القضايا وتحقيق نتائج مشجعة . وينبغي للمجتمع الدولي ، والبلدان المتقدمة خاصة ، تنفيذ تعهداتها بتزويد أقل البلدان نموا ببيئة خارجية مؤاتية لتعزيز مشاريعها الانمائية وتقديم مساهمات ايجابية .

٣٤ - وقد ظلت الصين ، لمدة طويلة ، تقدم المساعدات الاقتصادية والتقنية إلى أقل البلدان نموا . ففي السنتين الأوليين من برنامجها الانمائي الحالي ، نفذت الصين ٥٣٠ مشروعا في بلدان نامية ، معظمها من أقل البلدان نموا . وحسّنت الصين أيضا طرائق تقديم معونتها بحيث يتسنى استخدام ما تقدمه من مساعدات بطريقة أكثر مرونة وأهمية .

٣٥ - وقال ممثل البنك الدولي إن أمانة الأونكتاد تضطلع بدور فريد في زيادة ادراك المجتمع الدولي للمشاكل الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا ، وفي المساعدة على تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا . ورحب بوجه خاص بما عرضه "تقرير أقل البلدان نموا ، ١٩٩٣" من تحليل ونفاذ بصيرة بشأن هذه البلدان . وأيّد تركيز الأمين العام على التمويل الخارجي الملائم دعما لعملية الاصلاح الجارية في العديد من أقل البلدان نموا .

٣٦ - وأضاف قائلا إن مؤسسته تواصل تكثيف المجموعة الواسعة النطاق من أنشطتها الرامية إلى مساعدة المقترضين على أن يتصدوا ، بمزيد من الكفاءة ، لما يواجههم من تحديات في مجال تخفيف حدة الفقر ، وذلك باتباع مسارين رئيسيين: الأول هو الادماج

الصريح لأهداف تخفيف الفقر في استراتيجيات البنك الخاصة بالمساعدة القطرية ؛ والثاني هو زيادة الاقراض الذي يركز على النمو المكثف العمالة على نطاق واسع ، بتوفير السبل للفقراء للوصول الى الهياكل الأساسية المادية والخدمات الاجتماعية الأساسية ، وإزالة تشويهات السياسات التي تضر بمصالح الفقراء . وعلاوة على ذلك ، تجري زيادة الدعم المقدم لتصميم وانشاء شبكات الأمان الرامية الى حماية أضعف فئات المجتمع خلال مرحلتي التكيف و/أو الانتقال ، في عمليات الإقراض . كذلك فإن البنك الدولي يسير بنشاط تجاه تنفيذ استراتيجيته ، المعتمدة مؤخرا ، بشأن تخفيف الفقر . فقد حدثت زيادة كبيرة قدرها خمسة أمثال في القروض المصرفية من أجل تنمية الموارد البشرية - من ٥ في المائة من قروض البنك الدولي/المؤسسة الإنمائية الدولية في السنة المالية ١٩٨١-١٩٨٣ إلى ١٤ في المائة في السنة المالية ١٩٩٠-١٩٩٣ . وحدثت أيضا زيادة سريعة في القروض التي تهدف خصيصا الى مساعدة الفقراء . وبالنظر إلى تركيز عمل البنك الدولي تركيزا قويا على مسألة الفقر ، فإن المساعدة المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل ، وإلى أقل البلدان نموا على وجه الخصوص ، أصبحت الآن التزاما ذا أولوية ضمن التزامات البنك . وفي هذا الصدد ، تجدر الاشارة إلى أن المؤسسة الإنمائية الدولية قد التزمت ، منذ السنة المالية ١٩٨١ ، بمبلغ ٣١,٣ مليار دولار لأقل البلدان نموا .

٣٧ - وعرض بايجاز عددا من المبادرات ذات الأهمية الخاصة لأقل البلدان نموا ، بما في ذلك مبادرات بناء القدرات الأفريقية ، والبرنامج الخاص للخدمات الزراعية ، والأبعاد الاجتماعية للتكيف . ومن المتوقع أن تتوفر للتغذية العاشرة لموارد المؤسسة الانمائية الدولية ، التي كللت المفاوضات الخاصة بها بالنجاح في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ، موارد خلال السنة المالية ١٩٩٤-١٩٩٦ تبلغ حوالي ١٦ ملياراً من حقوق السحب الخاصة أو ٢٢ مليار دولار أمريكي . وقد أكد المانحون على الحاجة إلى تركيز تمويل المؤسسة الانمائية الدولية على تخفيف الفقر ، وعلى ادماج الاستدامة البيئية في البرامج الانمائية التي تدعمها المؤسسة الانمائية الدولية ، وإبراز هذه القضية في استراتيجيات المساعدات القطرية ، والعمل على أن يزداد لدى المقترضين الشعور بملكية المشاريع وكذلك ، في الوقت نفسه ، زيادة إشراك المستفيدين في تصميم المشاريع وتنفيذها .

٣٨ - وقالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إن "تقرير أقل البلدان نموا ، ١٩٩٣" هو محاولة رئيسية للمساعدة على تحديد وتوضيح بعض المصاعب التي تواجهها أقل البلدان نموا . وتتعلق هذه المصاعب بأمور منها معدلات نمو السكان والانتاجية ، والتعليم ، والتصحر ، والسياسات الاقتصادية العامة ، والمديونية وفقدان الزراعة . وأثنت على الأمانة لكونها وضعت المشكلة السكانية في المقام الأول ، وهي تعتبر

بالفعل أحد الأسباب الرئيسية لبطء التنمية الذي تواجهه أقل البلدان نموا . وقدمت أرقاما تدل على زيادة سريعة في سكان العالم ، وقالت إنه من الآن وحتى عام ٢٠٢٥ ، سيحدث حوالي ٩٥ في المائة من كل النمو السكاني العالمي في البلدان النامية ، وتحدث نسبة كبيرة من هذا النمو في أقل البلدان نموا . وأشارت إلى أن القراءة الدقيقة للجداول الواردة في المرفق تبين أنه بالنسبة لأكثر من نصف أقل البلدان نموا كان متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ٢,٥ في المائة أو أكثر في السنة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ ، وهو أداء أفضل من الأداء خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ، كما أن معدلات النمو هذه هي معدلات مرموقة بحسب أي معيار . ولكن الصعوبة تكمن ، بالطبع ، في أن معدلات النمو للفرد الواحد تختلف عن ذلك كل الاختلاف في بلدان تسعى جاهدة الى المحافظة على استواء معدلات نمو السكان ولكن ، للأسف ، لا يحالفها النجاح في كثير من الحالات . ويقترن ارتفاع أعداد السكان باتجاه قوي إلى الابتعاد عن الزراعة ، مما يؤدي إلى وجود مناطق حضرية ومدن ضخمة ستصبح مراكز للفقر والانهيار الاجتماعي . ومما يبعث على القلق أنه ، حتى وقت قريب يعود إلى عام ١٩٩٠ ، لم تكن لدى ٢٤ بلدا من أقل البلدان نموا الـ ٤٧ سياسات مباشرة تتيح التدخل لتخفيض معدلات النمو السكاني ؛ وكان هناك أربعة بلدان سعت إلى رفع معدلات نموها ، وحافظ بلدان على المعدلات القائمة . وعلاوة على الزيادة السكانية ، شملت المشاكل الرئيسية الأخرى ، ضمن جملة أمور ، انخفاض مساحات المراعي والامدادات الغذائية ، وعبء المديونية وتدهور حالة الهياكل الأساسية ، وانخفاض الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم ، والتأثير الشديد لبعض الثقافات التقليدية التي لا توفر الفرص المتكافئة لجميع المواطنين ، ولا سيما للنساء ، والسيطرة القوية للبيروقراطيات الفاسدة والانتماءات العرقية . وفي أغلب الأحيان في أقل البلدان نموا ، أهملت الزراعة بينما ازدهرت البيروقراطية . إن اختفاء الفوائض الزراعية ، ولا سيما في افريقيا ، وعدم الاهتمام بالتصنيع من أجل التصدير يكلفان هذه الاقتصادات غاليا .

٣٩ - وقدمت استعراضا شاملا للتدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخرا لتخفيض ديون المساعدة الانمائية الرسمية ، ولإعادة جدولة خدمة الديون في اطار نادي باريس . ومنذ السنة المالية ١٩٩٠ ، خفضت حكومة الولايات المتحدة الديون الرسمية الثنائية بمبلغ ١٣,١ مليار دولار أمريكي للبلدان التي تجري اصلاحات اقتصادية . وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، أعفي ٢٣ بلدا من أقل البلدان نموا من ديون المعونة التساهلية وديون القانون العام ٤٨٠ التي يتجاوز مجموعها ٣,٦ مليار دولار أمريكي . وفي إطار مبادرة "العمل من أجل الأمريكتين" ، استفادت سبعة بلدان من تخفيض الديون التيسيرية بمبلغ اجمالي قدره ٨٧٥ مليون دولار أمريكي . كذلك ، أعفت حكومة الولايات المتحدة أقل البلدان نموا من ديون المساعدة الانمائية الرسمية بمبلغ قدره حوالي ٩٣٠ مليون دولار أمريكي . وأكدت على أن حكومتها تشترط أن ينفذ البلد برنامجا سليما للاصلاح

الاقتصادي كيما يصبح مؤهلا لتخفيض الديون الثنائية المستحقة للولايات المتحدة أو لإعادة جدولة ديونه في إطار نادي باريس . وعلاوة على ذلك ، اتبعت حكومتها نهجا يقوم على أساس دراسة كل حالة على حدة ، بغية تخفيف الديون . وأضافت قائلة إن نادي باريس يقدم في الوقت الحاضر ، بالنسبة لأفقر البلدان ، "شروط تورونتو المحسَّنة" ، كما أنه يقدم ، بالنسبة للبلدان التي في أدنى السلّم في شريحة البلدان المتوسطة الدخل ، "شروط هيوستون" ، وهي شروط لتيسير اعادة الجدولة .

٤٠ - وقال ممثل اثيوبيا إن وفده يشعر بقلق بالغ لأن الأداء الاقتصادي في معظم أقل البلدان نموا لم يصل إلى مستوى التوقعات بالنسبة للتسعينات ، على الرغم من الجهود الجادة التي بذلتها تلك البلدان لتنفيذ الاصلاحات السياسية والاقتصادية . وحث الشركاء الانمائيين لأقل البلدان نموا على أن يزيدوا جهودهم زيادة كبيرة للتوصل إلى أهداف المساعدة الانمائية الرسمية في برنامج العمل ، وأن يتخذوا في الوقت نفسه الترتيبات اللازمة لمراعاة احتياجات البلدان التي أضيفت مؤخرا إلى قائمة أقل البلدان نموا .

٤١ - وينبغي أن يتخذ الشركاء الانمائيون تدابير عاجلة لتخفيف أرصدة الديون وعبء خدمة الديون الواقع على كاهل أقل البلدان نموا ، بما في ذلك الديون المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، تمشيا مع نص برنامج العمل والمبادرات المقدمة مؤخرا لتخفيف الديون الخارجية لأقل البلدان نموا . وينبغي أن تتاح لأقل البلدان نموا سبل وفرص غير مقيدة للوصول إلى الأسواق ، بغية تعزيز قطاعات الخدمات فيها ؛ كما ينبغي دعم جهودها في سبيل التنويع والتقدم التكنولوجي .

٤٢ - وقال ، مسلطاً الضوء على الحالة السياسية والاقتصادية السائدة في اثيوبيا ، إن بلده ظل ينفذ عملية التحول إلى الديمقراطية منذ انشاء الحكومة الانتقالية الواسعة القاعدة في عام ١٩٩١ . واعتمد ميثاق الفترة الانتقالية الذي أعلن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وأتاح بذلك فرصا أكبر لشتى الآراء السياسية للتعبير عن نفسها بحرية . وفي الآونة الأخيرة ، وضع وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية خطة تفصيلية للاصلاح الاقتصادي ويتضمن البرنامج الجديد عدة مبادرات تهدف إلى انعاش الاقتصاد ، ومن أهمها استخدام آلية السوق لتحديد الأسعار ، وبالتالي تشجيع المنافسة .

٤٣ - وقال ممثل النرويج ، متحدثا باسم البلدان الشمالية ، إن "تقرير أقل البلدان نموا ، ١٩٩٣" قد غطى المواضيع المختارة بطريقة مرضية ، وإن كان من الأفضل أن يتاح في تاريخ أبكر بكثير من تاريخ توزيعه ، كيما يتسنى للوفود دراسته بمزيد

من التعمق . وتستخلص من التقرير خمسة استنتاجات عريضة . الاستنتاج الاول هو أن العديد من أقل البلدان نموا كانت أسيرة عملية مستمرة للتهميش الاقتصادي ، وانخفاض دخل الفرد ، والنمو السكاني السريع . والثاني هو أن الاستقرار الداخلي ، والسياسات الاقتصادية السليمة والادارة الجيدة قد ساهمت في تحسين أداء عدد من أقل البلدان نموا . ويعتبر ذلك برهانا على ما أوردته أمانة الأونكتاد من أن لدى أقل البلدان نموا القدرة على النمو والتنمية واستدامتهما . والاستنتاج الثالث هو أن البلدان التي حلّ بها الضيق الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي والسياسي لن تتمكن من تحقيق التنمية المستدامة ما لم يتم التغلب على مشاكل الادارة . فثمة حاجة إلى الدعم الدولي ، ولكن معظم التغييرات يجب أن تحدث من الداخل . والاستنتاج الرابع هو أنه يوجد مجال لتحسين تعبئة الموارد المحلية ؛ والخامس هو أن المتطلبات من الموارد الخارجية ليست هائلة فحسب بل هي متزايدة أيضا .

٤٤ - وعلى الرغم من أن الضرائب التجارية قد تتأثر بتحرير التجارة وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، فإن الضرائب على الدخل والممتلكات والثروة ، وضرائب المبيعات والمكوس ، ومدخرات الأفراد والمدخرات الأجنبية ، وعودة رؤوس الأموال الهاربة هي أمور مهمة لحشد الموارد على المستوى المحلي ؛ ويتعين على أقل البلدان نموا أن تزيد التركيز على جانب العرض في توليد الايرادات . بيد أن الفجوات المالية التي خلّفها حشد الموارد المحلية في الأجلين القصير والمتوسط في العديد من أقل البلدان نموا تتطلب دعما خارجيا لسدّها . وتشعر البلدان الشمالية بالقلق ازاء ركود المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا ، وثمة حاجة إلى أن يُعكس الاتجاه الذي تستفيد بموجبه أقل البلدان نموا من الزيادة الأخيرة في المساعدة الانمائية الرسمية استفادة أقل من استفادة بلدان نامية أخرى . وعلى الرغم من المصاعب الخاصة بالميزانية ، ينبغي لمجتمع المانحين زيادة المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا ، تمشيا مع برنامج العمل والتزام كرتاخينا . فإضافة ستة بلدان جديدة إلى أقل البلدان نموا قد عززت الحاجة إلى زيادة المساعدة ؛ والبلدان الشمالية تؤيد ، من حيث المبدأ ، زيادة أهداف المعونة ؛ ومن الممكن أن يعتبر استعراض منتصف المدة ، في عام ١٩٩٥ ، محفلا مناسبا لذلك . وحث البلدان المانحة على تضييق الفجوة بين أداء المساعدة الانمائية الرسمية والأهداف القائمة ، وقال إنه ينبغي أيضا اتخاذ تدابير تصحيحية لتحسين جودة المعونة ، بما في ذلك التعاون التقني ، لضمان أنها تفضي إلى بناء المهارات البشرية والقدرة المؤسسية المحلية المستدامة ذاتيا . ورحب بأن أقل البلدان نموا تسعى بصورة متزايدة إلى الاستفادة من الفرص التي تتيحها الأفرقة الاستشارية والموائد المستديرة ، وقال إنه لا يرى سببا وجيها لإدخال تغيير هام على الأداء الأساسي لعملية الاستعراض القطري . وأكد أهمية التزام البلدان المتلقية بشروط المعونة و"ملكية" برامج الاصلاح .

٤٥ - إن عبء الديون يفرض ضريبة ثقيلة على الاصلاحات الاقتصادية في أقل البلدان نموا ؛ وفي معظم هذه البلدان ، لم تصل التدابير المتخذة حاليا لتخفيف عبء الديون إلى المستوى المطلوب فعلا . وتكرر البلدان الشمالية اقتراحها القائل بشطب ٨٠ في المائة من أرصدة ديون البلدان التي تنفّذ سياسات اقتصادية وانمائية تبرر تخفيف عبء الدين على نطاق كبير . ومن المؤسف أن موقف البلدان الشمالية المعروف جيدا قد أغفل ذكره في أمثلة المحاكاة لتخفيف عبء الدين التي أوردها التقرير وإن كانت هذه الأمثلة ، خلاف ذلك ، مفيدة وايضاحية للغاية .

٤٦ - وقال ، منوهاً بأن الأونكتاد هو مركز ممتاز لتناول قضايا أقل البلدان نموا ، إنه ينبغي للمندوبين والخبراء من البلدان المختلفة وللأمانة العمل على أن تتخلل قضايا أقل البلدان نموا ، وهي قضايا تعتبر بطبيعتها مشتركة بين القطاعات ، أعمال الأونكتاد عندما تكون ذات صلة بها . وينبغي لأمانة الأونكتاد ، بالاضافة إلى تقديم التقارير الى الجمعية العامة ، أن تكفل للعمل القيّم الذي تؤديه شعبة أقل البلدان نموا أن يجد سبيله إلى نيويورك وإلى مواقع أخرى في منظومة الأمم المتحدة ، بغية تغذية الأنشطة التنفيذية .

٤٧ - وقال ممثل كندا إن الاتجاه الأساسي الذي اتبعه استعراض الأمين العام للحالة الاقتصادية في العالم في "تقرير أقل البلدان نموا ، ١٩٩٣" هو اتجاه سليم . وأعرب عن تقديره بوجه خاص لإبراز الفروق في مستويات التنمية في مختلف البلدان والمناطق داخل العالم النامي .

٤٨ - وقد تزامن ركود اقتصادات أقل البلدان نموا مع كساد جذري ومتواصل في البلدان الصناعية ؛ ومما لا شك فيه أن هذا الكساد قد أدى إلى خفض التدفقات المالية إلى أقل البلدان نموا . بيد أن التحويلات الصافية ظلت ايجابية في السنوات الأخيرة بالنسبة لجنوب آسيا والشرق الأوسط وافريقيا جنوب الصحراء .

٤٩ - وأكد على أن من المتعذر التحدث عن مستقبل أقل البلدان نموا ، بل عن مستقبل سائر بلدان العالم التجاري ، دون الاقرار بالأهمية الحاسمة لاتمام مفاوضات جولة أوروغواي التجارية المتعددة الأطراف في القريب العاجل . فمن شأن نجاح جولة أوروغواي أن يعزز أيضا السياسات الاقتصادية التي انتهجها العديد من أقل البلدان نموا ، على الأقل من خلال توفير تدبير للأمان لصادراتها .

٥٠ - وفيما يتعلق بالديون الخارجية لأقل البلدان نموا ، تلتزم كندا بتقديم شروط ترينيداد ، على أساس كل حالة على حدة ، الى بلدان مختارة من البلدان التي في أدنى

السلّم في شريحة البلدان المتوسطة الدخل . ولا يزال نهج "رصيد الديون" يشكل أكفأ أسلوب للتصدي لعبء ديون أفقر البلدان . بيد أنه حذر من أن اتفاقا دوليا في الآراء بشأن الاعفاء من الديون هو ، في الوقت الحاضر ، أمر يعتبر تحقيقه بالغ الصعوبة .

٥١ - وبعد أن قدم عرضا موجزاً لبرنامج كندا لتقديم المساعدات الدولية ، قال إن كندا تنفذ في الوقت الحاضر برامج انمائية في جميع أقل البلدان نموا المدرجة على قائمة الأمم المتحدة ، ١٩٩٠ ، باستثناء بلد واحد . ولديها برامج محدودة تنفذ في أربعة من البلدان الخمسة التي أضيفت مؤخرا الى قائمة أقل البلدان نموا .

٥٢ - وفي الختام ، قال إن كندا تعتبر أن التزام البلدان النامية بمبادئ أسلوب الحكم الرشيد ، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان هو جزء من "التنمية الجيدة" ، مما يهيئ أفضل الظروف لاستخدام موارد المعونة النادرة استخداما فعالا .

٥٣ - وقال ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة مستعرضا الأداء الاقتصادي الاجتماعي لأقل البلدان نموا ، وتدفقات الموارد الخارجية ، والديون الخارجية منذ اعتماد برنامج العمل ، انه ينبغي للمجتمع الدولي ، بالنظر إلى أن أقل البلدان نموا تبذل جهودا شديدة ومؤكدة في سبيل الاصلاح والتكيف على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، أن يقدم دعما تكميليا يأتي في حينه وعلى أساس فعال . وينبغي للجنة الخاصة للدورة أن تناقش ، بوجه خاص ، مسألة اتاحة الفرص التجارية لأقل البلدان نموا ، مع مراعاة قدرتها المحدودة على توسيع تجارتها وعدم قدرتها على تنويع اقتصاداتها .

٥٤ - وأشار إلى أن أداء اقتصاد بلده كان مشجعا ولكنه لا يزال بعيدا عن تحقيق النمو والتنمية المستدامين . فقد ازداد الناتج المحلي الاجمالي بمعدل ٣,٥ في المائة في المتوسط ، فيما بين ١٩٨٩ و١٩٩٣ ، بينما انخفض معدل التضخم من ٣٨ في المائة في تموز/يوليه ١٩٨٩ إلى حوالي ٢٣ في المائة أو أقل بنهاية ١٩٩٣ . بيد أن هذا المعدل لا يزال مرتفعا ، بالمقارنة بالمعدل المستهدف وهو ١٠ في المائة . وقد ظل ميزان المدفوعات يعاني من الضغوط بسبب تدهور شروط التجارة الخارجية . فقد انخفضت أسعار صادرات السلع الأساسية ، مثل البن والقطن ومنتجات زراعية أخرى ، بنسبة ٥٠ في المائة ، مقابل زيادة قدرها ٨ إلى ١٠ في المائة في حجم الصادرات .

٥٥ - وفي إطار نادي باريس ، ألغيت بعض الديون المستحقة على جمهورية تنزانيا المتحدة ، ولكن أعيدت جدولة معظم الديون ، وبدأ الآن استحقاق مبالغ كبيرة سدادا لديون سبق أن أعيدت جدولتها . وبغية الحفاظ على مستوى ملائم لاحتياطي النقد الأجنبي فيما بعد ١٩٩٣/١٩٩٤ ، ستظل الفجوة المالية قائمة وسيتطلب ذلك تقديم مساعدة استثنائية الى ميزان المدفوعات .

٥٦ - وبينما تعرب حكومته عن تقديرها للمساهمة المقدمة من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف من أجل تنفيذ برامج الانعاش ، فلا يزال هناك الكثير مما يتعين تحسينه من حيث توقيت المساعدة الخارجية وفعاليتها وكفايتها .

٥٧ - وقال ممثل اليابان إن مجموع المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية المقدمة من اليابان في عام ١٩٩١ إلى أقل البلدان نمواً قد وصل تقريباً إلى مليار دولار أمريكي ، أي بزيادة قدرها ثلاثة أمثال المساعدة المقدمة في عام ١٩٨١ عندما اعتمد برنامج العمل الجديد الكبير لصالح أقل البلدان نمواً . وقد عملت اليابان بإخلاص على زيادة معونتها إلى أقل البلدان نمواً ، ووصلت نسبة المعونة في إطار المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية المقدمة في عام ١٩٩١ إلى أقل البلدان نمواً إلى ٨٠,٦ في المائة ، مقابل ٥٤ في المائة في عام ١٩٨١ . وحددت حكومة اليابان هدفها الرابع المتوسط الأجل في حزيران/يونيه ١٩٨٨ بحيث يزداد المبلغ الإجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢ إلى أكثر من ٥٠ مليار دولار أمريكي ، أي أكثر من ضعف المبلغ المدفوع في إطار المساعدة الانمائية الرسمية في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧ . وذكر بوضوح في الهدف الرابع المتوسط الأجل أن نصيب المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في إطار المساعدة الانمائية الرسمية سيزداد . وقدمت اليابان ، كجزء من أنشطتها في مجال المعونة ، إلى عدد لا بأس به من أقل البلدان نمواً ، مبالغ تساوي إجمالي رصيد ديون هذه البلدان وفوائدها . وفي قمة تورونتو ، أعلنت اليابان أنها ، اعتباراً من السنة المالية ١٩٨٩ ، ستوسع نطاق تدابير تخفيف ديون أقل البلدان نمواً - وهي التدابير التي سبق أن طبقت على اتفاقات القروض في إطار المساعدة الانمائية الرسمية المبرمة حتى السنة المالية ١٩٧٧ ، بحيث يشمل الاتفاقات المبرمة مع اليابان فيما بين السنتين الماليتين ١٩٧٨ و١٩٨٧ . وقد خصص مبلغ إضافي قدره ٥,٥ مليار دولار أمريكي لتخفيف عبء الديون .

٥٨ - وثمة نوع آخر من أنواع المساعدة هو المعونة المقدمة لأغراض غير أغراض المشاريع ، من أجل دعم التكيف الهيكلي . وخلال السنوات المالية الثلاث من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩ ، قدمت اليابان مساعدات من هذا النوع بلغ مجموعها ٥٠٠ مليون دولار أمريكي إلى ٣٦ بلداً افريقياً . وهي تنفذ حالياً المرحلة الثانية من هذه المساعدات بتقديم حوالي ٦٠٠ مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات تبدأ في السنة المالية ١٩٩٠ . وقال إن بلده سيواصل بذل جهوده لزيادة تدفقات المعونة إلى أقل البلدان نمواً خلال التسعينات ، وفاء بالتزامه في مؤتمر باريس في عام ١٩٩٠ .

٥٩ - وقال ممثل نيبال إن تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً قد انخفضت من ٠,٠٩ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لجميع بلدان منظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ١٩٨٩ و١٩٩٠ ، إلى ٠,٠٨ في المائة في ١٩٩١ . وطالب بالدعم الكامل من جانب الشركاء الانمائيين من خلال اتخاذ الاجراءات المناسبة لتحقيق أهداف المساعدة الانمائية الرسمية الواردة في برنامج العمل . وأضاف أن مدفوعات خدمة ديون أقل البلدان نمواً تبلغ حوالي ٢٢ في المائة من حصائل صادراتها ، ومن المرجح أن تؤثر حدة مشكلة ديونها الخارجية تاثيراً ضاراً على جهودها الانمائية . ولا تزال البلدان غير الساحلية من أقل البلدان نمواً تواجه مشاكل خطيرة تتفاقم بسبب ارتفاع تكاليف تشغيل النقل العابر ، وبعدها وانعزالها عن الأسواق العالمية ؛ وطالب جميع الأطراف المعنية بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٦/٢١٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . وشكر أمانة الأونكتاد على تنظيمها لاجتماع في أيار/مايو ١٩٩٣ بشأن قضايا البلدان غير الساحلية .

٦٠ - وفيما يتعلق بالجهود المبذولة مؤخراً من أجل تهيئة بيئة اقتصادية أكثر تحرراً وتنافساً ، قال إن بلده شهد فترة من الاستقرار السياسي منذ انتخاب الحكومة الديمقراطية الجديدة في أيار/مايو ١٩٩١ . وقد أدى ذلك ، إلى جانب تحسين البيئة الخارجية من خلال الاصلاحات الاقتصادية في المنطقة ، إلى تشجيع استئناف الاصلاحات السياسية في نيبال . وقد اتخذت الحكومة مبادرات جريئة لتنشيط النمو من خلال السياسات الموجهة نحو السوق والهادفة إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص وتحسين كفاءة القطاع العام . وقد تضمنت أهم مبادرات السياسات ما يلي: '١' قابلية الروبية للتحويل الكامل اعتباراً من شباط/فبراير ١٩٩٣ ؛ '٢' والسياسات الجديدة في مجالات التجارة والصناعة والاستثمار الأجنبي ؛ '٣' والتقدم في تحسين إدارة القطاع العام ، بما في ذلك تنفيذ برنامج لخفض مصروفات الخدمة المدنية ، والحد من النمو الاجمالي للأجور ، واتخاذ المبادرات لوضع أولويات للنفقات الانمائية ، وخصخصة بعض مؤسسات القطاع العام . وأشار إلى أن الأداء الاقتصادي في نيبال في عام ١٩٩٢ اتسم بسمات مختلطة . فعلى الرغم من الأداء المرضي للقطاع غير الزراعي ، الذي ارتفع بنسبة ٧ في المائة ، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي ٣ في المائة في ١٩٩١ - ١٩٩٢ بعد أن كان ٥,٥ في المائة في ١٩٩٠ - ١٩٩١ . وفي الآونة الأخيرة ، استهلت الحكومة برنامجاً اقتصادياً للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ - ١٩٩٤-١٩٩٥ . ويهدف هذا البرنامج إلى ما يلي: '١' الحد من التضخم ؛ '٢' وتخفيض قروض القطاع العام ؛ '٣' وتقليل الاختلالات الخارجية . وحدد هدف لنمو الناتج بحيث يصل في المتوسط إلى ٤,٥ في المائة سنوياً ، مقابل ٣,٧ في المائة في فترة السنوات الثلاث السابقة .

٦١ - وقال ممثل ليبيريا إنه ينبغي اتخاذ تدابير جدية لضمان توافر العاملين المدربين تدريباً كافياً يؤهلهم للمشاركة الكاملة في المشاريع الموجهة نحو التنمية والهادفة إلى تحسين الأحوال المعيشية للمعوزين من السكان الحضريين

والريفيين في أقل البلدان نمواً . فاستمرار ويلات الحرب والجوع والنزوح الجماعي لمجموعات كبيرة من السكان في عدد من أقل البلدان نمواً ، التي أصبح العديد منها في حماية وكالات الغوث والمجتمع الدولي ، وقد تسبب في ظهور شعور بالاشمئزاز في جميع أنحاء العالم . والغريب في الوضع هو أنه ، في حين يناضل العاملون في وكالات الغوث والأشخاص ذوو النوايا الطيبة للتغلب على هذه الظواهر المؤلمة ، تزداد الأدلة التي تثبت أن هناك ما يمكن تسميته بالتحالف بين سادة الحرب المحليين وبين مجموعة جيدة التنظيم من الأفراد الممكن تسميتهم بالوسطاء الذين يعملون من داخل حدود بعض الشركاء الانمائيين . ومن المؤسف أن هذه التطورات قد جعلت تنفيذ برامج المساعدة الجارية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً المعنية أمراً يثير السخرية . ولا يمكن أن يظل المجتمع الدولي ، الذي تقلقه حالة أقل البلدان نمواً ، غير مهتم بهذه المشاكل وغيرها من بواعث القلق . وقال إنه يأمل أن تعود الديمقراطية إلى بلده بمساعدة المجتمع الدولي ، بمجرد انتهاء الحرب الأهلية .

٦٢ - وقال ممثل موزامبيق إنه ينبغي للشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نمواً أن يكملوا ، بشكل تام ، أسباب نجاح جهود هذه البلدان ، وذلك عن طريق تقديم المساعدة الانمائية الرسمية ، وتخفيف عبء الديون ، وتحقيق معدلات تبادل تجاري مؤاتية ، والمساعدة على التغلب على عواقب الصدمات الاقتصادية الخارجية غير المتوقعة والكوارث والنكبات الطبيعية . وأوضح أن موزامبيق قد بدأت ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، برنامجاً بعيد المدى للانعاش الاجتماعي والاقتصادي . ونظراً إلى الطبيعة المعقدة التي تتسم بها التشوّهات والاختلالات الاقتصادية التي يواجهها البلد ، فقد اقتضت الضرورة أن يُصمَّم برنامج الإصلاح من منظور طويل الأجل .

٦٣ - وفي معرض الإشارة إلى الأداء الاقتصادي لبلده ، قال إن نمو الناتج المحلي الاجمالي قد انخفض من ٥,٤ في المائة سنوياً في المتوسط في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٩ إلى ٠,٨ في المائة فقط سنوياً في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ . ويُعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى عدم توفر الأمن في موزامبيق وآثاره الحادة على الانتاج الزراعي ، وإلى الجفاف وانخفاض المعونة الخارجية غير الغذائية في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ . وإن تنفيذ اتفاق السلم العام المبرم في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ بين رئيس الجمهورية وحركة المقاومة الوطنية في موزامبيق (رينامو) يطرح تحديات جديدة وضخمة ويتطلب موارد تفوق قدرة الحكومة .

٦٤ - وأضاف أنه ينبغي أن تظل مسألة أقل البلدان نمواً موضوعاً ذا أولوية في جميع المحافل الدولية ؛ وأنه يلزم اتخاذ إجراءات أقوى كيما تُخفَّض ، بشكل حاسم ، أرصدة الديون وأعباء خدمة الديون المستحقة على أقل البلدان نمواً ، نظراً إلى أن الآليات الحالية قد ثبت أنها غير وافية لغرض خفض ديون هذه البلدان .

٦٥ - وقال ممثل كمبوديا إن الشعب الكمبودي قد ضاع عليه ، لأسباب سياسية وتاريخية ، ٣٠ عاماً كان يمكنه أن يحقق فيها التقدم ، بينما يوجد حوله عدد من أسرع الدول نمواً . وأوضح أن كمبوديا تضطلع الآن بإنعاش اقتصادها المحطم ، وأنها ربما تبدأ في المستقبل القريب السير على طريق التعمير والتنمية .

٦٦ - ومضى قائلاً إنه ينبغي تقديم دعم كبير من الشركاء الانمائيين إلى أقل البلدان نمواً دون شروط مسبقة ، في المرحلة الأولية . وأشار إلى المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من البلدان النوردية بوصفها أفضل مثال على ذلك . وسيتعين على أقل البلدان نمواً أن تعيد بنشاط توجيه سياساتها الخاصة بالاقتصاد الكلي وسياساتها القطاعية بغية تهيئة بيئة مؤاتية وأساس سليم للنمو والتنمية المطردين . وأوضح أنه منذ عام ١٩٩٣ ، تنفذ السلطات الكمبودية مجموعة من التدابير الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار للاقتصاد وضمان بيئة مستقرة للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في أيار/مايو ١٩٩٣ .

٦٧ - وأوضح أن كمبوديا تواجه تحديات جديدة . ذلك أنه يجب عليها أن تعيد توطين نحو ٠٠٠ ٧٠٠ شخص من اللاجئين والمشردين داخلياً والجنود المسرَّحين من الخدمة ، كما يجب عليها أن تعالج عواقب ٣٠ عاماً من الحرب . وعلى الرغم من أن كمبوديا منهمكة فعلاً بصورة عميقة في عملية التحول إلى الديمقراطية وتحرير الاقتصاد وإنها قد تجاوزت "نقطة اللاعودة" منذ سنتين أو ثلاث سنوات ، فإن المساعدة الانمائية الرسمية والمساعدات المتعددة الأطراف لا تتدفق إليها بالوتيرة والمستوى المطلوبين ، بسبب عوامل داخلية وخارجية معاكسة . وذكّر بأنه قد عُقد في طوكيو ، في حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، مؤتمر بشأن إنعاش كمبوديا وتعميرها . وقد تعهّد المشتركون في المؤتمر بتقديم نحو ٨٠٠ مليون دولار ، تدفع قبل نهاية عام ١٩٩٣ . بيد أن الاعتراضات من جانب بعض الأحزاب الرئيسية الكمبودية قد تهدّدت بعملية دفع هذه الموارد . ومن جانب المانحين ، تم التذرع بعدة أسباب ، موضوعية وغير موضوعية على السواء ، لتبرير بطء وتيرة دفع المعونة . وأضاف أن الشروط المقترنة بالمساعدة الخارجية ضرورية لتحقيق التنمية المطردة ولكن ينبغي تطبيقها على أساس كل حالة على حدة وعلى أساس نهج الخطوة خطوة ، مع التشديد القوي على تحسين التفاهم بين أقل البلدان نمواً وشركائها الانمائيين ، على أن يبذل هؤلاء الشركاء المزيد من الجهود الحقيقية لمساعدة ، لا لتشويه ، وتيرة تنمية أقل البلدان نمواً . وقال إن ألمانيا قد شطبت جميع ديون كمبوديا ؛ وحث جميع الشركاء الانمائيين الآخرين على أن يحذوا حذوها .

- - - - -